



8 مليارات دينار مخصصات البنوك منذ 2008 وحتى 2019

البنوك المحلية.. وضع مالي وائتماني سليم وقياسي

- قطاع البنوك يتداول حالياً عند مكرر ربحية 13.5 مرة
- 16,3 مليار دينار القيمة السوقية للبنوك المحلية
- البنوك عززت من احتياطاتها وحسنت من جودة الأصول للتحوط من الأزمات المحتملة في المستقبل

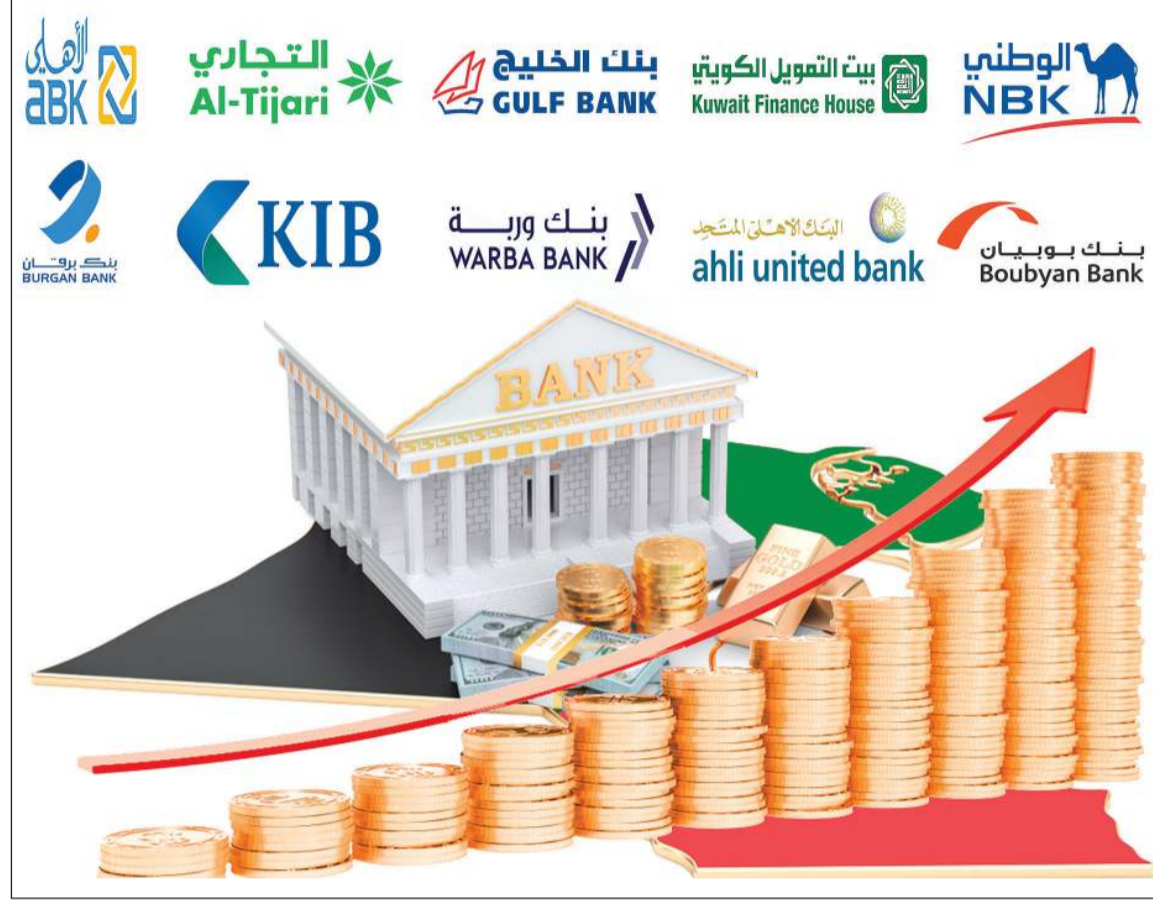
البنك	مضاعف السعر إلى القيمة الدفترية	القيمة السوقية
البنك الوطني	1.45 مرة	5 مليارات دينار
بيت التمويل الكويتي (بيتك)	2.16 مرة	4.4 مليارات دينار
بنك بويان	2.48 مرة	1.4 مليار دينار
البنك التجاري	1.36 مرة	996 مليون دينار
بنك الخليج	0.93 مرة	619 مليون دينار
البنك الأهلي الكويتي	0.46 مرة	277 مليون دينار
البنك الأهلي المتحد	1.25 مرة	567 مليون دينار
البنك الأهلي المتحد البحرين	1.471 مرة	1.9 مليار دينار
بنك وربة	1.29 مرة	282 مليون دينار
KIB	0.73 مرة	206 ملايين دينار
بنك برقان	0.74 مرة	559 مليون دينار

جدول يوضح مضاعف السعر إلى القيمة الدفترية والقيمة السوقية للبنوك الكويتية

بينما بلغ مضاعف السعر Ratio 18 مرة للعام الماضي (انخفاض نسبيته 10/20) و25% و30% عن ارباح عام 2019) حيث تبين أن مكورات الربحية للقطاع سوف تحافظ على مستويات مناسبة في الامد القصير والمتوسط 14.5 مرة لانخفاض الارباح بنسبة 10% وعلى اساس الاسعار الحالية لترتفع تدريجيا الى 16 مرة لانخفاض الارباح بنسبة 25%: اما عند انخفاض الارباح بنسبة 30% يرتفع مكرر الربحية P/E الى 18.5 مرة.

مكرر ربحية 8,6 و9,7 مرات على التوالي وتعتبر أفضل عند المقارنة مع معدلات القطاع والبورصة. اما بنك بويان، الأعلى نموا في ارباحه وايراداته ومحفظته الائتمانية، فمكرر الربحية لديه لا يزال الأعلى بين البنوك عند 22,8 مرة نزولا من 27,6 مرة قبل الانخفاض في اسهمه، اما بنك الكويت الوطني فيتداول عند مكرر ربحية 12,5 مرة وبيتك عند 17,7 مرة.

ولاستشراف التقييمات المستقبلية للبنوك الكويتية (مكرر الربحية)، فقد اعدنا عدة سيناريوهات لانخفاض



المحل المالي

بعد أن ارتفعت القيمة السوقية لقطاع البنوك المدرجة في بورصة الكويت بحوالي 6 مليارات دينار خلال عام 2019 لتسجل نهاية السنة حوالي 22 مليار دينار، بدأ الانخفاض في أسعار الأصول المالية وأسهم البنوك في 2020 نتيجة حركة تصحيحية في أسعار الاسهم في اول شهرين من السنة وبعدها منذ بداية شهر مارس نتيجة التداعيات الكارثية للانتشار الواسع لفيروس كورونا عالميا والركود المتوقع في الاقتصاد العالمي الذي سينخفض في عام 2020 بنسبة 3,9% حسب توقعات صندوق النقد الدولي وإضا الخسائر الكبيرة التي لحقت بأسواق الاسهم العالمية التي تخطت الـ 20 تريليون دولار.

وخسرت القيمة السوقية لقطاع البنوك المدرجة في بورصة الكويت منذ بداية 2020 وحتى 16 أبريل الجاري حوالي 5,6 مليارات دينار أي خسارة نسبتها 26% لتسجل القيمة السوقية للقطاع حوالي 16,3 مليار دينار (60% من القيمة السوقية لبورصة الكويت) بعد أن كانت سجلت 22 مليار دينار نهاية عام 2019. فانخفاض أسعار النفط وأكثر من 65% منذ بداية السنة والركود الاقتصادي المتوقع العالم وفي الكويت والمنطقة وتأثيره السلبي على نشاط قطاع الأعمال، من المتوقع أن تكون له تداعياته على نشاط سوق الائتمان ما يؤثر على ربحية القطاع خاصة مع انخفاض أسعار الفائدة.

ورغم انخفاض القيمة السوقية لقطاع البنوك إلا أن وضع البنوك الكويتية المالي والائتماني سليم وجميع مؤشرات السيولة وتغطية القروض المشكوك في تحصيلها وجودة الأصول وكفاية رأس المال قياسية ومرتفعة بعد 12 سنة من الأزمة المالية العالمية في عام 2008. فقد حجزت البنوك الكويتية ما يقارب الـ 8 مليارات دينار من المخصصات العامة والخاصة لخسائر الائتمان وانخفاض قيمة استثمارات منذ عام 2008 وحتى عام 2019 لتعزيز

الاسعار الحالية، اما بالنسبة للمدين القصير والمتوسط (2020 و2021) فمن المتوقع ان نلاحظ ارتفاعا في التقييمات عند الاسعار الحالية حيث الإداء المالي للبنوك خلال السنة الحالية والسنة القادمة سيشهد انخفاضا ملحوظا في الإيرادات وصافي الأرباح ارتفاعا عن مستواه لعام 2019. بتداول قطاع البنوك المدرجة في بورصة الكويت حاليا عند مكرر ربحية 13,5 مرة على أساس ارباح عام 2019 بالمقارنة مع معدل P/E

تحصيلها من جديد وبالتالي ارتفاع المخصصات التي هي في الأساس مرتفعة للقطاع عند مستوى 677 مليون دينار لعام 2019 بالمقارنة مع المعدل العام السنوي منذ عام 2008 والذي سجل 673 مليون دينار. وبالتزامن مع الانخفاض الحاد في اسهم البنوك والارتفاع المتوسط في صافي ارباح عام 2019، تحسنت تقييمات القطاع (مكورات الربحية ومضاعف السعر إلى القيمة الدفترية) الى مستويات مناسبة تشكل فرصا استثمارية طويلة الاجل على اساس

الاحتياطي من المخصصات ورفع نسب التغطية وجودة الأصول وللتحوط للأزمات المحتملة في المستقبل. اما مع اطالة أمد هذه الأزمة الصحية التي تحولت الى أزمة اقتصادية عميقة وبما ان محفظة التسهيلات الشخصية تشكل حوالي 43% من محفظة الائتمان للبنوك وفي ظل تعطل النشاط الاقتصادي لفترة طويلة وبالتزامن مع انخفاض أسعار الفائدة سوف تواجه البنوك ضغطا على نسب نمو محافظها الائتمانية وربحياتها وقد ترتفع القروض المشكوك في

الاحتياطي من المخصصات ورفع نسب التغطية وجودة الأصول وللتحوط للأزمات المحتملة في المستقبل. اما مع اطالة أمد هذه الأزمة الصحية التي تحولت الى أزمة اقتصادية عميقة وبما ان محفظة التسهيلات الشخصية تشكل حوالي 43% من محفظة الائتمان للبنوك وفي ظل تعطل النشاط الاقتصادي لفترة طويلة وبالتزامن مع انخفاض أسعار الفائدة سوف تواجه البنوك ضغطا على نسب نمو محافظها الائتمانية وربحياتها وقد ترتفع القروض المشكوك في

ملكيات الأجانب في البنوك المحلية تستقر عند 1,3 مليار دينار

م	البنك	نسب الملكية		التغير	عدد الأسهم بالمليون	قيمة الإجمالي بالمليون دينار	قيمة التعاملات بالمليون دينار
		سابقة	حالية				
1	الوطني	15,94%	15,94%	0,05%	1,091	844	2,6
2	الخليج	11,63%	11,63%	0,26%	354,4	71,6	1,6
3	التجاري	0,11%	0,11%	0,00%	2,191	1,09	0,028
4	الأهلي	0,39%	0,39%	0,01%	6,314	1,09	-
5	أهلي متحد	0,40%	0,40%	0,01%	8,250	2,5	0,056
6	KIB	3,76%	3,76%	0,05%	40,76	7,8	0,104
7	برقان	3,68%	3,68%	0,13%	96,60	20,4	0,720
8	بيتك	7,19%	7,19%	0,07%	500,6	321,4	3,129
9	بويان	3,37%	3,37%	0,04%	102,05	48,5	0,575
10	وربة	3,02%	3,02%	0,04%	45,30	8,5	311,0
	الإجمالي					1,327	9,8

ارتفاعا في نسبة الملكية خلال الفترة المذكورة اعلاه بنسبة 0,05% لتصل الى 15,94%. فيما ارتفعت النسبة على سهم «الأهلي» بنسبة 0,01% بقيمة 28 الف دينار لتصل الى 0,11%.

بلغت قيمة عمليات البيع 6,3 ملايين دينار تشكل 71% من الإجمالي، وتصدر سهم «بيتك» قائمة الأسهم التي شهدت عمليات بيع بقيمة 3,1 ملايين دينار وتراجعت نسبة الملكية الى 7,19% من 7,26%.

سهم بنك الخليج حل ثانيا بعد «بيتك» من خلال قيمة بيع 1,6 مليون دينار لتراجع النسبة الى 11,63% من 11,89%.

جاء سهم برقان ثالثا، وذلك بعمليات بيع باغت قيمتها 720 الف دينار، وتراجعت ملكية الأجانب الى 3,68% من 3,81%.

تلاه سهم «بويان» بقيمة 575 الف دينار لتراجعت نسبة ملكيات الأجانب في البنك الى 3,37% من 3,41%.

بلغت قيمة البيع في سهم «وربة» 113 ألف دينار وتراجعت النسبة الى 3,02%، كما بلغت قيمة البيع في سهم «KIB» نحو 104 آلاف دينار، ونحو 56 الف دينار في سهم «أهلي متحد»، فيما استقرت نسبة ملكية الأجانب في سهم «التجاري» دون تغيير عند 0,11%.

شريف حمدي

تباينت توجهات الأجانب تجاه اسهم البنوك الكويتية خلال تعاملات الفترة من 8 وحتى 15 ابريل الجاري، حيث تنوعت تعاملات الأجانب ما بين بيع وشراء مع جنوح لافت للبيع، وذلك رغم المكاسب التي حققتها البورصة خلال الاسبوع الماضي، خاصة على مستوى القيمة السوقية التي ارتفعت بنحو 961 مليون دينار جراء الإقبال الملحوظ على اسهم السوق الاول والتي تشكل اسهم البنوك الكويتية قوامه الرئيسي.

ورصدت «الانباء» قيمة العمليات التي نفذها الاجانب خلال الفترة المذكورة وتبين من خلال الرصد ما يلي:

– بلغت قيمة تعاملات الأجانب على اسهم بنوك الكويت الـ 10 نحو 8,9 ملايين دينار وشملت التعاملات اسهم 9 بنوك باستثناء سهم «التجاري».

– بلغت قيمة ملكيات الأجانب في بنوك الكويت الـ 1,327 مليار دينار بنهاية 15 ابريل الجاري.

– عمليات الشراء بلغت قيمتها 2,6 مليون دينار تشكل 29% من الإجمالي.

– اقتصرت عمليات الشراء على سهمي «الوطني» و«الأهلي»، وذلك بواقع 2,6 مليون دينار لسهم «الوطني» الذي شهد

البنوك تدرس تأجيل سداد قروض الشركات الكبيرة 3 أشهر إضافية.. حتى سبتمبر المقبل

رؤية البنوك غير واضحة لأوضاع الشركات حالياً لاسيما أن أغلبها مغلق



أحمد مغربي

قال مصدر مصرفي مسؤول لـ «الانباء» ان البنوك المحلية تدرس تأجيل سداد قروض الشركات الكبيرة 3 أشهر إضافية حتى شهر سبتمبر المقبل، وذلك بعد دراسة الوضع الاقتصادي للبلاد، علما بأن قرار تأجيل السداد الحالي يسري من مارس الماضي وحتى نهاية يونيو المقبل.

وأشار إلى ان رؤية البنوك غير واضحة لأوضاع الشركات حاليا لاسيما أن أغلبها مغلق لتعليمات مجلس الوزراء لمنع تفشي فيروس كورونا المستجد في البلاد.

وشدد على ان البنوك استجابتها سريعة للتعامل مع الازمات الاقتصادية التي نجمت عن مواجهة فيروس كورونا ولتخفيف الأعباء التي تقفل كامل القطاعات الاقتصادية في هذه الظروف الدقيقة وحماية القطاع الخاص. وكانت البنوك المحلية قررت نهاية الشهر الماضي تأجيل أقساط قروض المواطنين والمقيمين والشركات الصغيرة والمتوسطة لمدة 6 أشهر، مع تحمل التكلفة المالية المترتبة على ذلك نظرا للتداعيات الاقتصادية التي ترتبت على مواجهة انتشار فيروس كورونا، وشملت القرارات تأجيل أقساط القروض الاستهلاكية والمقسطة وأقساط البطاقات الائتمانية لكافة عملاء البنوك مع إلغاء الفوائد والأرباح المترتبة على هذا التأجيل وأية رسوم أخرى.

تدشين التصويت الإلكتروني للجمعيات العمومية يتوقف على اعتماد دليل السياسات من «أسواق المال»



الشركة الكويتية للمقاصة
KUWAIT CLEARING COMPANY K.S.C.



وزارة التجارة والصناعة
Ministry of Commerce and Industry

مع هيئة أسواق المال والشركة الكويتية للمقاصة. وذكرت المصادر أن دليل السياسات للتصويت الإلكتروني يمثل في تنظيم المهام وحدود المسؤولية الخاصة في استخدام النظام سواء للشركات او المساهمين، وفي النهاية هي خدمة مجانية مقدمة للشركات. ووفقاً للألية الجديدة سيتم منح التعديل لكل مساهم مسجل بالسجل الخاص بالشركة

علمت «الانباء» من مصادر مسؤولة ان تدشين التصويت الإلكتروني على بنود الجمعيات العمومية للشركات يتوقف على اعتماد دليل السياسات من قبل هيئة أسواق المال، حيث تعمل 3 جهات على الموضوع وهي وزارة التجارة والصناعة بالتعاون

أحمد مغربي